أكدت على هامش اتفاقية «القوى العاملة» و«تكامل» القابضة السعودية الحرص على تطوير الأنظمة الإلكترونية

رباب العصيمي: قياس مهارة العامل والاختيار الصحيح للعمالة يعالجان سلبيات سوق العمل والاتجار بالإقامات

مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة م.رباب العصيمي خلال توقيع الاتفاقية مع الرئيس التنفيذي لشركة «تكامل» القابضة السعودية أحمد اليماني والحضور (أحمد علي)

- تمكين العامل الوطني من العمل في «الخاص» الأساس في رؤية الهيئة.. والاستعانة بالوافد عند الحاجة للمهارة
- قياس مهارة العاملين بما يسهم في زيادة الكفاءة والإنتاجية وينعكس في المحصلة على الاقتصاد المحلي
- آليات قياس المهارة التي تحتاج إليها كل شركة وتطبيقها بشكل دقيق وواضح يؤثر إيجابياً في الإنتاجية
- اليماني: «الدليل المهني الموحد» خطوة لتطوير سوق العمل.. و80٪ من أصحاب الأعمال يهتمون بمهارات العامل أكثر من شهادته

مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة م.رباب العصيمي ومدير عام الإدارة العامة للجنسية العميد عبدالعزيز العميري ومدير عام شؤون الإقامة العميد ناصر العلوش ومدير الإدارة المركزية لنظم الإقامة العقيد حقوقي محمد عبيد الدوسري

أميرزكي

وقعت الهيئة العامة للقوى العاملة، أمس، اتفاقية تعاون مع شركة «تكامل» القابضة السعودية لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في المجالات المرتبطة بسوق العمل، بما يسهم في تطوير الخدمات ورفع كفاءتها، بالتعاون مع وزارة الداخلية الكويتية.

ووقعت الاتفاقية عن الهيئة مديرها العام م.رباب العصيمي، وعن «تكامل» رئيسها التنفيذي أحمد اليماني، بحضور ممثلين عن وزارة الداخلية الكويتية، وتحديدا عن وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الخدمات الأمنية المساندة اللواء فواز الرومي، وهم مدير عام الإدارة العامة للجنسية العميد عبدالعزيز العميري، ومدير عام شؤون الإقامة العميد ناصر العلوش، ومدير الإدارة المركزية لنظم الإقامة العقيد حقوقي محمد عبيد الدوسري، إلى جانب مسؤولين آخرين من الجانبين.

وقالت مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة إن توقيع الاتفاقية يأتي ضمن توجيهات النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، الرامية إلى تطوير منظومة سوق العمل وتعزيز كفاءة الخدمات الحكومية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للعمالة وأصحاب العمل.

وأضافت أن الاتفاقية تأتي كذلك انطلاقا من حرص الهيئة على تعزيز الشراكات مع الجهات المتخصصة والاستفادة من الخبرات والتجارب والممارسات الناجحة في تطوير خدمات سوق العمل ودعم التحول الرقمي.

وأشارت إلى أن التعاون يعكس عمق العلاقات الأخوية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية الشقيقة، وحرص الجانبين على تبادل الخبرات والمعرفة بما يدعم تطوير منظومة سوق العمل والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للعمالة وأصحاب العمل، مشيرة الى ان الاتفاقية تندرج ضمن جهود الهيئة الرامية إلى مواكبة التطورات في سوق العمل وتعزيز كفاءة الخدمات الحكومية بما ينسجم مع متطلبات المرحلة المقبلة.

وأكدت مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة أن الاتفاقية تهدف أيضا إلى تطوير الأنظمة الإلكترونية وفق أحدث التكنولوجيا العالمية، إلى جانب وضع سياسات حديثة خاصة بسوق العمل، واعتماد المهارة والمهنية للعمالة، مشيرة إلى أن الهيئة تسعى إلى قياس مهارة العاملين بما يسهم في زيادة الكفاءة والإنتاجية، وينعكس في المحصلة على الاقتصاد الوطني، مضيفة أن شركة «تكامل» لديها خبرات في هذا المجال، معربة عن تطلع الهيئة إلى تبادل الخبرات معها.

وردا على سؤال، أوضحت م.رباب العصيمي أن من مشاريع وأعمال الهيئة العامة للقوى العاملة تمكين العامل الوطني من العمل في القطاع الخاص، معتبرة أن ذلك هو الأساس في رؤية الهيئة، وفي حال عدم توافر المهارة المطلوبة تتم الاستعانة بالعمالة الوافدة، مشيرة إلى أن الاتفاقية لها أهداف أخرى أيضا تتمثل في تمكين العامل الوطني من العمل في القطاع الخاص.

وذكرت أن شركة «تكامل» لها باع في تطوير منصات إلكترونية ذكية في سوق العمل الخليجي، وأن الهيئة تسعى إلى تبادل الخبرات والتجارب مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية، إلى جانب تعديل وجهة نظر بعض أصحاب العمل والعمالة من خلال تقديم خدمات إلكترونية مميزة تتطابق مع تطلعاتهم المستقبلية.

وأضافت أن التطور الإلكتروني يشهد نموا كبيرا، وأن الهيئة ترغب في تعزيز الشراكة وطرح أفكار جديدة وخدمات أكثر تطورا والاستفادة من الذكاء الاصطناعي في هذا المجال.

وجددت التأكيد على أن الأهم في الاتفاقية هو اعتماد المهارة العملية للعمالة، موضحة أن الكويت تسعى إلى وضع معايير مهنية للعمالة وتجديد وقياس تلك المهارة واستقطاب العامل الماهر، ومن ثم رفع كفاءة سوق العمل.

وحول دور الاتفاقية في الحد من العمالة الهامشية أو العشوائية، قالت إن وجود قياس للمهارة التي تحتاج إليها كل شركة وتطبيقه بشكل دقيق وواضح سوف يؤثر في الإنتاجية.

وعن أبرز الملاحظات في سوق العمل التي تعمل الهيئة على تجاوزها والحد منها، أكدت أن اختيار العمالة الماهرة وقياس مهارة العاملين والاختيار الصحيح لهم يعالج الكثير من الأمور السلبية، مثل الاتجار في الإقامات. وأكدت العصيمي للصحافيين حرص الهيئة على مواصلة تطوير الخدمات الإلكترونية وعدم الاكتفاء بما أنجزته في هذا الخصوص.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لـ «تكامل» أحمد اليماني إن الشراكة مع «القوى العاملة» تبدأ ببناء الدليل المهني الموحد الذي قطعت الهيئة شوطا طويلا في إعداده بما أسهم في رفع مستوى الخدمات وتعزيز قيمتها الاقتصادية لأصحاب العمل.

وأضاف اليماني أن بناء الدليل المهني الموحد وربطه بالمهارات يمثل خطوة مهمة في تطوير سوق العمل، مشيرا إلى أن «أكثر من 80٪ من أصحاب الأعمال حول العالم أصبح اهتمامهم بمهارات العامل أكبر من اهتمامهم بشهادته».

وأوضح أن التحقق من مهارات العاملين وشهاداتهم يسهم في تلبية احتياجات سوق العمل ورفع الإنتاجية وضمان حصول أصحاب الأعمال على الكفاءات الملائمة.

وأفاد بأن دور «تكامل» في هذه الشراكة يتمثل في أتمتة رحلة التحقق من المهارات والشهادات بصورة كاملة بما يوفر للعامل وصاحب العمل تجربة سلسة وسريعة وغير مكلفة.

رئيسة لجنة إسكان المرأة كشفت عن توزيع 2000 مسكن خلال 10 أشهر

بيبي اليوسف: التوسع في توفير الخيارات السكنية للمستحقات بما يتناسب مع احتياجاتهن

عبدالله الراكان

كشفت رئيسة لجنة شؤون إسكان المرأة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية الشيخة بيبي اليوسف عن توزيع نحو 2000 مسكن على المواطنات المستحقات خلال الأشهر العشرة الماضية، مؤكدة أن اللجنة تضع الاستقرار السكني والأسري للمرأة الكويتية على رأس أولوياتها

الشيخة بيبي اليوسف

جاء ذلك خلال لقاء تلفزيوني لليوسف في برنامج «صباح الخير يا كويت» الذي يعرض على تلفزيون الكويت، استعرضت خلاله أبرز ما حققته اللجنة خلال عامين من العمل، إلى جانب خططها لتطوير منظومة إسكان المرأة وتسريع البت في الطلبات.

وأوضحت أن اللجنة عقدت 184 اجتماعا خلال الفترة الماضية، خصصت لدراسة الطلبات وبحث الحالات وتذليل العقبات التي تواجه المواطنات، مع إعطاء الأولوية للحالات الإنسانية والأسر الأكثر احتياجا.

وفيما يتعلق بالمساكن المؤجرة، أوضحت اليوسف أن مناطق التوزيع الحالية تتركز في عدد من المناطق، من بينها صباح السالم والصليبية وتيماء، مشيرة إلى أن اللجنة تعمل على التوسع في توفير الخيارات السكنية للمستحقات بما يتناسب مع احتياجاتهن. وكشفت عن مشاريع مستقبلية جديدة، من بينها مجمع النوير في مدينة صباح الأحمد السكنية، الذي سيتم طرح إدارته أمام شركات القطاع الخاص، إلى جانب مشروع المساكن الميسرة المتوقع أن يضم نحو 9000 بيت، والمخطط إقامته في منطقة طريق السالمي، بما يمثل إضافة مهمة للخيارات السكنية المستقبلية.

وأكدت حرص اللجنة الشديد على عدم استلام أو توزيع أي مبان سكنية قبل التأكد من اكتمال البنية التحتية والخدمات الأساسية، وفي مقدمتها المدارس والمستوصفات والجمعيات التعاونية، مشددة على أن توفير المسكن لا يكتمل من دون تأمين الخدمات اللازمة لضمان استقرار الأسر وحياة كريمة للمستفيدات.

وفي هذا الإطار، دعت اليوسف جميع المواطنات المدرجات على قوائم الانتظار إلى ضرورة تحديث بيانات طلباتهن الإسكانية عبر تطبيق «سهل» قبل الموعد النهائي المحدد في 17 أكتوبر، محذرة من أن عدم تحديث البيانات سيترتب عليه سقوط الطلب الإسكاني.

وأشارت إلى أن اللجنة تولي اهتماما خاصا بالفئات الأولى بالرعاية، وفي مقدمتها المطلقات والأرامل والمتزوجات من غير كويتي وذوات الاحتياجات الخاصة، مبينة أن القرعات الدورية تأتي في إطار الحرص على تحقيق العدالة ومنح الأولوية للحالات المستحقة، بما يسهم في حفظ كرامة المرأة الكويتية واستقرار أسرتها.

وأكدت أن جهود اللجنة مستمرة لتطوير آليات العمل الإسكاني ومعالجة الطلبات، بما يواكب احتياجات المواطنات ويعزز دور المؤسسة العامة للرعاية السكنية في توفير السكن الملائم للفئات المستحقة.

كفاية النجدي وكيلة لـ «الأشغال» بالتكليف

كفاية النجدي

أصدرت وزيرة الأشغال العامة د.نورة المشعان قرارا وزاريا يقضي بإنهاء تكليف عيد الرشيدي من مهام وكيل وزارة الأشغال العامة. وتضمن القرار تعيين كفاية محمد النجدي، الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية، وكيلة لوزارة الأشغال العامة بالتكليف، خلفا للرشيدي.

وبموجب القرار، تتولى النجدي مهام ومسؤوليات وكيلة الوزارة، عقب إنهاء تكليف الرشيدي من منصبه.

1095 يوماً للدراسة والتصميم للحد من مخاطر الفيضانات والتلوث

دراسة وتصميم «الأنفاق العميقة».. مناقصة «الأشغال» ديسمبر المقبل

مبنى وزارة الاشغال

عاطف رمضان

تستعد وزارة الأشغال العامة لطرح مناقصة دراسة وتصميم أولي لنظام الأنفاق العميقة في دولة الكويت خلال ديسمبر المقبل، ضمن العقود والمشاريع المقرر طرحها خلال السنة المالية 2027/2026، في خطوة تمثل تطورا جديدا في مسار المشروع الذي يستهدف تعزيز منظومة تصريف مياه الأمطار وحماية البيئة والتجمعات السكانية من مخاطر الفيضانات.

وتركز الدراسة على إعداد نظام متكامل يهدف إلى منع تحويل أي تدفقات إلى جون الكويت، من خلال ربط خطوط الطوارئ لجميع المحطات ومخارج مياه الأمطار بالأنفاق، بما يعزز قدرة منظومة الصرف على التعامل مع التدفقات خلال الحالات الطارئة ومواسم الأمطار.

كما يستهدف المشروع الحد من الآثار البيئية الناجمة عن تصريف مياه الصرف الصحي إلى البحر في الحالات الطارئة، بما يسهم في تقليل التلوث وحماية البيئة البحرية والأحياء المائية.

وفي الجانب الخدمي، يهدف المشروع إلى الحد من مخاطر الفيضانات مستقبلا، خصوصا خلال مواسم الأمطار والحالات الطارئة، وحماية التجمعات السكانية ومستخدمي الطرق من مخاطر تجمعات المياه والفيضانات، بما يدعم جاهزية البنية التحتية للتعامل مع الظروف المناخية والطارئة.

ووفق البرنامج الزمني المتوقع، تبلغ مدة تنفيذ المشروع 1095 يوما، فيما من المقرر الإعلان عن المناقصة في ديسمبر 2026، على أن تركز المرحلة المطروحة على الدراسة والتصميم الأولي للنظام.

ويأتي طرح المناقصة كخطوة جديدة في مسار تطوير منظومة متكاملة للتعامل مع مياه الأمطار والصرف الصحي، بما يعزز حماية البيئة البحرية ويرفع مستوى الأمان للمناطق السكنية وشبكة الطرق في مواجهة مخاطر الفيضانات.

إغلاق شارع 120 في «قرطبة» للصيانة اليوم ولمدة 10 أيام

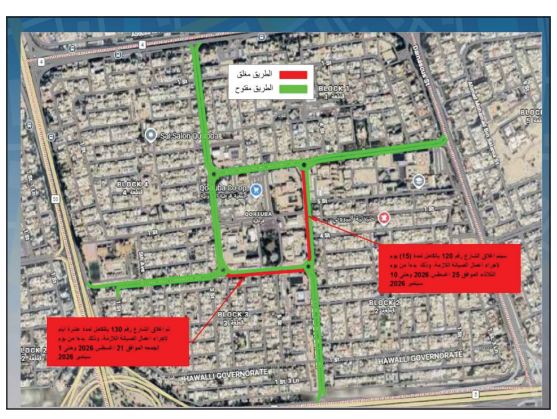

أعلنت وزارة الأشغال العامة، بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور، إغلاق شارع 120 في منطقة قرطبة لمدة 10 أيام، لإجراء أعمال الصيانة اللازمة، اعتبارا من اليوم الثلاثاء 25 الجاري

جدير بالذكر أن «الأشغال» أغلقت شارع 130 في المنطقة ذاتها بالكامل لمدة 10 أيام، لإجراء أعمال الصيانة اللازمة، وذلك منذ يوم الجمعة الماضي وحتى الأول من سبتمبر المقبل.

السويفان لـ «الأنباء»: تواكب تطورات البيئة القانونية والقضائية وتهدف إلى تطوير مهارات المحامين دون تقييدهم

«المحامين» تطلق مبادرة «المحامي المتخصص» تعزيزاً للكفاءة وصناعة للخبرات القانونية المتخصصة

- المبادرة تقوم على فتح مسارات تخصصية في الجنائي والإداري والمدني والتجاري والملكية الفكرية وغيرها
- تمتد لرفع جودة الخدمة القانونية للشركات والمؤسسات وتعزيز قدرة مكاتب المحاماة الكويتية محلياً وإقليمياً

عبدالكريم أحمد

أطلقت جمعية المحامين الكويتية أمس مبادرة «المحامي المتخصص»، في إطار توجهها نحو تطوير الكفاءة المهنية للمحامين، ومواكبة ما تشهده البيئة القانونية والقضائية والاقتصادية من توسع متزايد في التخصصات، وتعقد في طبيعة المنازعات والمعاملات.

وأكد أمين سر الجمعية د.خالد السويفان لـ«الأنباء» على هامش إطلاق المبادرة، أن مفهوم المحاماة لم يعد قائما فقط على الإلمام العام بفروع القانون، بل أصبحت الممارسة الحديثة تتطلب أيضا معرفة متعمقة وخبرة عملية في مجالات قانونية محددة، خصوصا مع تطور التشريعات المرتبطة بالشركات وأسواق المال والاستثمار والملكية الفكرية والمنازعات الرياضية والتحكيم وغيرها من القطاعات المتخصصة.

د.خالد السويفان

وأضاف السويفان أن المبادرة لا تهدف إلى منح مسميات أو شهادات شكلية، إنما إلى بناء مسارات مهنية حقيقية تساعد المحامي على اختيار المجال الذي يناسبه والتعمق فيه من خلال الجمع بين المعرفة القانونية والتطبيق العملي ومتابعة التشريعات والأحكام والممارسات الحديثة ذات الصلة.

وأشار إلى أن المبادرة تشمل عددا من المسارات، من بينها المحامي الجنائي والإداري والمدني ومحامي الأسرة ومحامي القوانين التجارية والشركات وأسواق المال ومحامي الملكية الفكرية ومحامي القضايا المهنية والمنازعات الرياضية إلى جانب المحامي الدولي والمحكم الدولي.

وبين السويفان أن أحد أهم أهداف المبادرة هو تطوير عمل المحامي ومسيرته المهنية بما يتناسب مع قدراته واهتماماته، ووضع مسار أكثر وضوحا لبناء الخبرات المهنية، بدلا من أن يظل تطوير التخصص قائما على الاجتهاد الفردي فقط.

وأكد أن التخصص لا يعني أن ينحصر المحامي في فرع واحد أو ينفصل عن بقية فروع القانون، قائلا إن المحامي المتميز يجب أن يمتلك ثقافة قانونية واسعة، وفي الوقت ذاته خبرة عميقة في مجال أو أكثر.

وأضاف أن انعكاسات المبادرة لا تتوقف عند تطوير المحامي، بل تمتد إلى رفع جودة الخدمة القانونية المقدمة للمتقاضين والشركات والمؤسسات وتحسين مستوى إعداد القضايا والاستشارات وتعزيز قدرة مكاتب المحاماة الكويتية على بناء تخصصات مهنية قادرة على المنافسة محليا وإقليميا.

ولفت إلى أن إطلاق المبادرة يمثل بداية لمسار سيتم تطويره بصورة مستمرة من خلال تقييم البرامج والاستفادة من خبرات المتخصصين والممارسين، وإضافة مجالات جديدة وفق احتياجات المهنة والتطورات التشريعية والقضائية.

واختتم السويفان قائلا: «هدفنا من مبادرة المحامي المتخصص ليس إضافة لقب جديد إلى المحامي، وإنما إضافة قيمة حقيقية إلى المحاماة، فالمستقبل المهني يقوم على محام واسع المعرفة عميق التخصص وقادر على مواكبة التطورات المتسارعة في القانون والاقتصاد والمجتمع».